معهد التخطيط القومى

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٢٦)

آفاق النمو الإقتصادى فى مصر بعد الأزمة المالية والإقتصادية العالمية

يناير ٢٠١١

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٢٦)

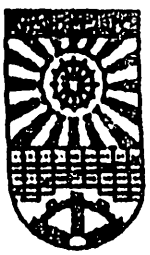

آفاق النمو الاقتصادي فى مصر
بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

يناير ٢٠١١

معهد التخطيط القومي

آفاق النمو الاقتصادي في مصر
بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

د. إبراهيم العيسوي
الباحث الرئيسي

القاهرة ـ ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضيء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

موجز

هل كان النمو الاقتصادي الذي شهدته مصر في السنوات السابقة على وقوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة يمتلك من قوة الدفع ما يجعله نمواً سريعاً، وهل توافرت له المقومات الاقتصادية والبشرية والطبيعية والسياسية والمؤسسية اللازمة لجعله نمواً قابلاً للاستدامة؟ وسواء أكانت الإجابة بنعم أم لا، فكيف أثرت الأزمة على النمو، وعلى محددات سرعته ومتطلبات استدامته؟ وما هي أهم مواصفات الأطر أو النظم الاقتصادية-الاجتماعية- السياسية البديلة التي يمكن أن تشكل بيئات صالحة لاكتساب النمو خاصيتي السرعة والاستدامة بعد احتواء آثار الأزمة؟

تلك هي الأسئلة التي سعي هذا البحث للإجابة عنها، وذلك بعد بلورة مفهوم محدد للنمو السريع والمستدام. والإجابات المختصرة عن هذه الأسئلة في ضوء المعلومات التي قدمناها و التحليلات التي أجريناها هي: (١) أن النمو المحقق في فترة ما قبل الأزمة لم تتوافر له لا خاصية السرعة ولا خاصية الاستدامة، وذلك لعدم توافر المتطلبات الضرورية لتحقيق هاتين الخاصيتين(٢) أن أضرار الأزمة لم تقتصر على النمو في حد ذاته، بل إنها قد امتدت أيضاً إلى محددات سرعته وقابليته للاستدامة،(٣) أن توفير متطلبات النمو السريع والمستدام بعدما تنحسر آثار الأزمة يقتضي الانتقال من الوضع الراهن(السيناريو المرجعي) إلى وضع مغاير على نحو محسوس (سيناريو الإصلاح أو سيناريو التجديد)، (٤) أن الأمل في هذا الانتقال معلق على أمرين: وصول الحياة السياسية إلى درجة أعلى من النضج، وانتشار مفهوم النمو السريع والمستدام وتعمق الإدراك به وبمتطلباته لدى النخبة ولدي الجمهور على السواء.

Abstract
Post-Crisis Growth Prospects in Egypt

Did the economic growth which Egypt experienced in the period preceding the eruption of the financial and economic crisis in 2008 possess the essential requirements for high speed and sustainability? Whatever the state of growth in the pre-crisis period may have been, what has been the impact of the crisis on growth and the determinants of its pace and sustainability? What are the conditions most conducive to high and sustainable growth, and in which socioeconomic and political frameworks are they more likely to be achieved in the post-crisis period?

The research carried out to furnish answers to these questions came to the following conclusions: (1) Prior to the crisis, growth was neither fast nor sustainable. (2) The crisis did not only affect growth negatively, but it was also harmful to the determinants of its pace and sustainability. (3) To establish conditions which are favorable to the promotion of rapid and sustainable growth in the post-crisis period, a shift to a new growth and development model is needed. Two alternatives which could bring about more favorable conditions for rapid and sustainable growth- though in varying degrees- are discussed, namely the reform scenario and the renewal or regeneration scenario. (4) The required shift is predicated on significant invigoration of political life, on the one hand, and deeper understanding and wider adoption of the concept of accelerating and sustainable growth, on the other hand.

الفريق البحثي

د. إبراهيم العيسوي(الباحث الرئيسي)*
د. السيد دحيه*
د. سعد حافظ*
د. سهير أبوالعينين**
د. هدى النمر+
د. نيفين كمال⌂
د. أشرف العربي⌂
د. أشرف عبد العليم♠
مريم رؤوف◊
أماني غازي▫
أحمد عاشور♦

---

* مستشار بمركز دراسات السياسات الكلية بالمعهد.
** مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد.
+ مستشار ومدير مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات بالمعهد.
⌂ خبير أول بمركز دراسات السياسات الكلية بالمعهد.
♠ خبير بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات بالمعهد.
◊باحث بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد.
▫ باحث بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات بالمعهد.
♦ باحث بمركز دراسات السياسات الكلية بالمعهد.

المحتويات*

ملخص البحث (I-XXXIII)

مقدمة (١)

الفصل الأول

قابلية النمو للاستدامة ومحددات النمو المستدام

تمهيد (٥)

١- استدامة النمو و التنمية (٥)
١-١- النمو التاريخي نمو بلا استدامة (٥)
١-٢- مفهوم الاستدامة (٩)
١-٣- النمو المستدام والتنمية المستدامة (١٧)
١-٤- تعريف إجرائي لاستدامة النمو (١٩)
٢- بعض معايير استدامة النمو و مؤشراتها (٢٢)
٢-١- الاستدامة البيئية (٢٣)
٢-٢- الاستدامة الاقتصادية (٢٤)
٢-٣- استدامة الثروة الكلية للمجتمع (٢٦)

٣- محددات النمو المستدام (٢٩)
٣-١- قائمة المحددات (٢٩)
٣-٢- معالجة كمية لبعض محددات النمو فى مصر (٣٣)

الفصل الثاني
متطلبات النمو المستدام

تمهيد (٣٩)
١- الإطار العام لسياسات النمو المستدام (٣٩)
٢- توجهات ومضمون سياسات النمو المستدام (٤١)
٣- المتطلبات والسيناريوهات (٥٧)

الفصل الثالث
البعد الاقتصادي للنمو المستدام
١- رأس المال المادي والعلاقات الاقتصادية مع الخارج

تمهيد (٦٠)

١- رأس المال المادي (٦٠)
١-١- تطور الادخار المحلي والادخار القومي (٦١)

* الأرقام الموضوعة بين أقواس هي أرقام الصفحات

١-٢- تطور معدل الادخار القومي والادخار الأصيل (٦٤)
١-٣- تطور مؤشرات الاستثمار والعلاقة باستدامة النمو (٦٧)
١-٤- مكانة رأس المال المادي في الثروة الكلية لمصر (٧٤)
١-٥- أثر الأزمة العالمية على معدلات الادخار والاستثمار (٧٧)

٢- العلاقات الاقتصادية مع الخارج والحصانة ضد الصدمات الخارجية (٨١)
٢-١- ميزان المدفوعات وعلاقته بالنمو الاقتصادي قبل الأزمة (٨١)
٢-٢- تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي (٨٧)
٢-٣- تأثير الأزمة على المعاملات الاقتصادية الخارجية (٩١)

الفصل الرابع

البعد الاقتصادي للنمو المستدام
٢- كفاءة أداء الأسواق ودور القطاع العام والقطاع الخاص

تمهيد (٩٥)
١- كفاءة أداء الأسواق (٩٥)
١-١- المفهوم (٩٥)
١-٢- مؤشرات عامة (٩٨)
١-٣- الأسواق الزراعية (١٠١)
١-٤- الأسواق المالية (١٠٨)
١-٥- سوق العمل (١٢٦)
٢- القطاع العام والقطاع الخاص (١٤١)
٢-١- وضع القطاعين قبل تفجر الأزمة (١٤١)
٢-٢- وضع القطاعين عقب الأزمة (١٤٥)
٢-٣- تغيير سلوك القطاعين في اتجاه النمو المستدام (١٤٧)

الفصل الخامس

البعد البيني للنمو المستدام
رأس المال الطبيعي مع معالجة تفصيلية للطاقة

تمهيد (١٤٨)
١- رأس المال الطبيعي (١٤٨)
١-١ مفهوم الاستدامة البيئية (١٤٨)
١-٢ تقييم حالة البيئة في مصر قبل الأزمة العالمية (١٥٠)
١-٣ أثر الأزمة على مؤشرات الاستدامة البيئية (١٧٠)

٢- الطاقة (١٧٢)
٢-٤- أوضاع الطاقة في مصر قبل الأزمة (١٧٢)
٢-٥- أثر الأزمة على قطاع الطاقة وتقييم سياسات مواجهتها (١٨٥)

٢-٥- أثر الأزمة على قطاع الطاقة وتقييم سياسات مواجهتها (١٨٥)

الفصل السادس
البعد البشري للنمو المستدام: راس المال البشري

تمهيد (١٩٥)
١- رأس المال البشري والنمو الاقتصادي (١٩٥)
٢- حالة رأس المال البشري قبل الأزمة (١٩٧)
٣- رأس المال البشري أثناء الأزمة (٢٠٩)

خاتمة (٢١٠)

الفصل السابع
الأبعاد الاجتماعية والسياسية والمؤسسية للنمو المستدام
رأس المال الاجتماعي والسياسي والمؤسسي

تمهيد (٢١٦)
١-الأبعاد الاجتماعية للنمو المستدام (٢١٦)
١-١- الفقر وتوزيع الدخل والشعور بالظلم والاحتجاج عليه (٢١٧)
١-٢- رأس المال الاجتماعي (٢٢١)
٢- الأبعاد السياسية والمؤسسية للنمو المستدام (٢٢٥)
٢-١- الديمقراطية وحقوق الإنسان (٢٢٧)
٢-٢- الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد (٢٣٦)

خاتمة (٢٤١)

استخلاصات وخاتمة

١- حالة النمو قبل الأزمة وفي أعقابها (٢٤٤)
٢- حالة النمو في سيناريوهات ما بعد انحسار تداعيات الأزمة (٢٤٥)
٣- كلمة أخيرة (٢٥١)

الملاحق (٢٥٣)

ملحق الفصل الأول (٢٥٤)
ملحق الفصل الثالث (٢٥٧)
ملحق الفصل الرابع (٢٦٥)
ملحق "استخلاصات وخاتمة" (٢٦٩)

المراجع (٢٨٠)

ملخص البحث

يبدأ هذا البحث بتناول النمو السريع والمستدام من حيث مفهومه ومتطلبات تحقيقه، ومن حيث مدى توافر هذه المتطلبات في مصر في الفترة السابقة على وقوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في خريف ٢٠٠٨ ٠ ثم ينظر في أثر هذه الأزمة على النمو فى الاقتصاد المصري وعلى محدداته ومتطلبات سرعته واستدامته ٠ وينتهي باستطلاع آفاق النمو بعد انحسار تداعيات الأزمة، مع محاولة التعرف على الإطار أو الأطر الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية الأكثر قدرة على الوفاء بمتطلبات النمو السريع والمستدام ٠

النمو المستدام والتنمية المستدامة

ارتبط القلق بشأن استدامة النمو والتنمية في أول الأمر بالهموم البيئية ٠ ومن ثم تركز الاهتمام على تصويب العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية ٠ وهذا ما ظهر بجلاء في التعريف الذي قدمه تقرير "**مستقبلنا المشترك** " في أواخر الثمانينات من القرن الماضي ٠ فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تفي باحتياجات أجيال الحاضر دون الجور على قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها ٠ ومع ذلك، فلم يكن كتاب ذلك التقرير غافلين عن أن للاستدامة أبعاداً أخر غير البعد البيئي ٠ والحق أن آفاق توسيع مفهوم التنمية المستدامة كانت كامنة في التعريف الذي قدموه من زاويتين ٠ الزاوية الأولى ارتكاز التعريف على مفهوم الحاجات الإنسانية الذي يتسع للحاجات المادية وكذلك الحاجات المعنوية كالعدالة والمشاركة والمساواة وما إليها من عناصر ما صار يطلق عليه الحكم الرشيد أو الحوكمة ٠ والزاوية الثانية هي تضمين التعريف مفهوم القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا من جهة، وحالة التنظيم الاجتماعي، من جهة أخرى، على قدرة البيئة وقدرة المجتمع على تلبية احتياجات الناس في الحاضر والمستقبل ٠ ومن هنا اشتملت توصيات ذلك التقرير، وكذلك توصيات ما تلاه من تقارير صدرت عن مؤتمرات ومشروعات بحثية دولية، على تغيرات يجب تحقيقها محلياً في النظام السياسي والنظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي والنظام الإداري والنظام التكنولوجي، فضلاً على تغيرات أخرى واجبة التحقيق في النظام التجاري الدولي وفى العلاقات الدولية بوجه عام ٠

وبمرور الوقت صار مفهوم التنمية المستدامة مكافئاً لمفهوم الإدارة الرشيدة للقاعدة الرأسمالية الكلية للمجتمع، وذلك بما يحافظ عليها ويضمن تعويض ما يستهلك من عناصرها،

ويصون القدرة التجديدية لما يقبل التجدد من الموارد الطبيعية، وكذلك بما يحقق العدالة بين الأجيال بتأمين فرص حياة لأجيال المستقبل مماثلة على الأقل لتلك التي تمتعت بها أجيال الحاضر، وذلك إضافةً إلى توفير العدالة بين أجيال الحاضر • وتتضمن القاعدة الرأسمالية الكلية للمجتمع خمسة أنواع من رأس المال، هي: رأس المال الطبيعي، وراس المال المصنوع، ورأس المال البشرى، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال السياسي والمؤسسي • وبناء على ذلك، يصبح لاستدامة النمو خمسة أبعاد: البعد البيئي، والبعد الاقتصادي، والبعد البشرى، والبعد الاجتماعي، والبعد السياسي والمؤسسي • ونظراً لعالمية قضايا البيئة وقضايا التنمية، خاصة في إطار العولمة، كان من الضروري إضافة بعد سادس، ألا وهو البعد الخارجي أو العالمي •

وفى ضوء تعدد أبعاد الاستدامة، فإن استدامة النمو لا تعنى مجرد استمرار نمو الناتج المحلى الإجمالي بأي ثمن • فلو حدث ذلك لكان معناه طغيان بعد واحد من أبعاد الاستدامة – وهو البعد الاقتصادي – على غيره من الأبعاد، ولكان معناه تلاشى احتمالات استدامة النمو على المدى الطويل • وإذا كان مضمون التنمية يتعدى المضمون المحدود للنمو الاقتصادي ويتجاوزه إلى مضمون واسع ومتعدد الجوانب والأبعاد، وإذا كانت الاستدامة تتجاوز البعد البيئي وتشتمل على أبعاد اقتصادية واجتماعية وبشرية وسياسة ومؤسسية وخارجية، فإننا حين نضيف إلى النمو صفة الاستدامة، فإننا نكون قد أضفنا إلى مضمونة الاقتصادي مضامين أخرى متعددة تتصل بالاجتماع والسياسية والمؤسسات والقدرات البشرية والبيئية والموارد الطبيعية • وحينئذ نكون قد أزلنا التمييز بين النمو المستدام والتنمية المستدامة •

إن التنمية المستدامة تدور في نهاية المطاف حول كم النمو الاقتصادي وجودته، وحول ضرورة الموازنة والتوفيق بينهما بحيث لا يضحى بالجودة في سبيل الكم، ولا تطغى اعتبارات الجودة على اعتبارات الكم الضروري من النمو • ولما كانت الاستدامة من العناصر الحاكمة لجودة النمو والمؤثرة في كمه أيضاً، فإن الخط الفاصل بين النمو والتنمية يتلاشى – بإضافة صفة الاستدامة إلى كل منهما •

فالنمو المستدام هو نمو اقتصادي مشروط أو مقيد بأن تصحبه عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية وتماسك اجتماعي وتعزيز للقدرات البشرية والمؤسسية وصون للبيئة والموارد الطبيعية • وبهذا التحديد يصبح النمو المستدام وثيق الصلة بالمعنى الشامل للتنمية، بل إنه يصير صنواً للتنمية المستدامة•

تعريف إجرائي للنمو المستدام

وفى ضوء المعنى المتقدم للاستدامة، واسترشاداً بخبرات الدول النامية التي استطاعت أن تنجز نمواً اقتصادياً مرتفعاً، وتحولت اقتصاداتها خلال عقدين أو ثلاثة عقود إلى ما صار يطلق عليه اقتصادات صاعدة أو بازغة، اقترحت الدراسة تعريفاً إجرائياً للنمو المستدام يناسب ظروف مصر الراهنة وحاجتها للخروج السريع من أسر التخلف والتبعية إلى آفاق التقدم والاستقلال، وفحوى هذا التعريف هو تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود ٧% - ٨% سنوياً فى المتوسط، والحفاظ عليه لفترة تناهز ربع قرن، وذلك دون الجور على قدرة رأس المال بأنواعه المختلفة على التجدد والنماء، ومن ثم الحفاظ على قدرة القاعدة الرأسمالية الكلية للمجتمع على الوفاء بحاجات الأجيال الحاضرة والمقبلة، بما في ذلك توفير مقومات الأمن والاستقلال للمجتمع، وزيادة حصانته ضد الصدمات الخارجية، وتعزيز قدرته على مواجهة هذه الصدمات عندما تقع.

ولاشك في أن هذا التعريف ينطوي على مستهدفات أكثر، ومن ثم أصعب، من تلك التي سعت الدول الأخرى – النامية والمتقدمة – إلى تحقيقها . إذ أن النمو كان في معظم الخبرات التاريخية يفتقر إلى بعد أو أكثر من بعد للاستدامة . بل أنه يمكن القول أن **النمو التاريخي كان نمواً بلا استدامة** . ومع ذلك، فليس من المستحيل على بلد مثل مصر أن يتطلع إلى تحقيق معدل نمو مرتفع نسبياً كذلك المقترح في التعريف الإجرائي للنمو المستدام، وذلك دون التضحية بالأبعاد الاجتماعية والسياسية والمؤسسية والبيئية والبشرية للاستدامة . وأول شروط إنجاز هذه المهمة هو توافر الإرادة المجتمعية، والتسلح بالوعي السليم والمعرفة الصحيحة لإدارة التنمية الشاملة، وتوافر الاستعداد لتحمل ما ينطوي عليه السعي لتحقيق هذه الأهداف من مشاق وتضحيات . ومما يعزز هذا الاعتقاد أن الأدبيات الحديثة للنمو المستدام والتنمية المستدامة تنفى احتمالات التناقض بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، أو بين النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل، أو بين النمو الاقتصادي والمشاركة الديمقراطية . فالتوافق بين هذه المطالب صار أرجح من التعارض بينها، وذلك إذا توافرت الشروط المشار إليها حالاً .

معايير استدامة النمو ومؤشراتها

تتعدد مؤشرات استدامة النمو والتنمية . ومن أبرز هذه المؤشرات مؤشرات الاستدامة البيئية ومؤشرات الاستدامة الاقتصادية ومؤشرات استدامة الثروة الكلية للمجتمع، ومؤشرات التنمية المستدامة . ومن أكثر مؤشرات الاستدامة البيئية انتشاراً مؤشر الأثر البيئي أو البصمة الإيكولوجية، ومؤشر الاستدامة البيئية، ومؤشر الأداء البيئي، ومؤشر الكوكب السعيد . ومن أهم

مؤشرات الاستدامة الاقتصادية مؤشر الادخار الأصيل ٠ وهو ليس مؤشراً اقتصاديا خالصاً، لأنه لا يقتصر على التعامل مع رأس المال المادي أو المصنوع، بل إنه يتعامل أيضاً مع جوانب كثيرة من رأس المال الطبيعي وجانب من رأس المال البشرى ٠

وثمة مؤشر يطلق عليه مؤشر استدامة الثروة الكلية للمجتمع ٠ وهو مؤشر شامل يتناول رأس المال المصنوع ورأس المال الطبيعي، ورأس المال غير الملموس المتمثل في رأس المال البشرى ورأس المال المؤسسي ٠ وقد تطور مؤشر استدامة الثروة الكلية على يد مجموعة العمل الدولية لإحصاءات التنمية المستدامة إلى مجموعة موسعة من المؤشرات، بعضها نقدي وبعضها الآخر فيزيقي، وبعضها يعبر عن تدفقات بينما يعبر بعضها الآخر عن أرصدة ٠ومازال البحث جار من أجل التوصل إلى قياسات لبعض الأنواع غير التقليدية من رأس المال مثل رأس المال الاجتماعي ٠

وعموماً، ثمة ميل واضح لتوسيع قوائم مؤشرات التنمية المستدامة بحيث تغطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإنتاج والاستهلاك المستدام، والاندماج الاجتماعي، والتغيرات الديموجرافية، والصحة العامة وتغير المناخ والطاقة، والنقل، والموارد الطبيعية، والشراكة الدولية، والحوكمة٠ وهذا التوسع ينطوي في الواقع على توسيع لمفهوم التنمية المستدامة ذاته ٠ ومن أبرز أمثلة هذا النوع من قوائم مؤشرات التنمية المستدامة قائمة الاتحاد الأوروبي ٠

محددات النمو المستدام

ثمة أربع مجموعات رئيسية من محددات النمو المستدام، وهى: عناصر الإنتاج (شاملة رأس المال البشرى ورأس المال المصنوع ورأس المال الطبيعي)، وحالة التكنولوجيا، والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية (شاملة الأسواق – الفاعلون الرئيسيون، وبخاصة القطاع الخاص والقطاع العام، وإدارة شئون المجتمع والدولة أو الحوكمة، والعلاقات الاجتماعية، والفقر والتفاوت في توزيع الدخل والثروة)، ونمط التعامل مع البيئة والموارد الطبيعية، والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ٠

وقد سعت الدراسة لتسليط الضوء على عدد من محددات النمو المستدام القابلة للقياس، وذلك من خلال تقدير معادلة بسيطة للنمو خلال الفترة ١٩٨٢ – ٢٠٠٧ ٠ وقد اقتصرت قائمة المتغيرات المفسرة للنمو على المتغيرات المقيسة ذات الصلة بالأبعاد الاقتصادية (شاملة العلاقات مع الخارج)، والأبعاد البشرية، والأبعاد البيئية ٠

وتبين من القياس الإحصائي لمعادلة النمو أن أهم المحددات المقيسة للنمو وذات الأثر المعنوي إحصائياً في الأجل الطويل، هي: معدل التكوين الرأسمالي الثابت، ونسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلى الإجمالي، ونسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلى الإجمالي، والمتغير البيئي المتعلق بالضرر الناتج عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ٠ وكما هو متوقع فإن تأثير هذه المتغيرات على النمو إيجابي، فيما عداً المتغير الأخير فإن أثره سلبي ٠ أما في الأجل القصير، فقد تبين أن ثمة تأثيراً موجباً ومعنوياً بالمفهوم الإحصائي لمعدل التكوين الرأسمالي الثابت ونسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلى الإجمالي، ونسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلى الإجمالي، ونسبة المشاركة في قوة المجتمع، بينما كان تأثير معدل التضخم ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلى الإجمالي والضرر الناتج عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سلبي ومعنوي إحصائياً ٠

متطلبات استدامة النمو

تنقسم متطلبات استدامة النمو إلى مجموعتين:

(أ) **مجموعة أولى تتعلق بالإطار العام لسياسات النمو المستدام** ٠ ومن أهم مواصفات هذا الإطار: الشمول والمعالجة التكاملية لمختلف أنواع رأس المال، والتخطيط الشامل للمدى الطويل، والإدراك العميق لما تنطوي عليه فكرة الاستدامة من تحولات هيكلية وجوهرية٠ويترتب على هذه المتطلبات ضرورة هجر منطق التحسينات الحدية أو الهامشية، وتنحية نموذج الاقتصاد الرأسمالي الحر ونهج الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وذلك بالنظر إلى سجلهما السيئ الحافل بأمثلة متعددة لتدمير البيئة وزيادة الاستقطاب الاجتماعي ٠

(ب) **مجموعة ثانية تتعلق بتوجهات ومضمون سياسات النمو المستدام** ٠ وتشتمل هذه المجموعة على سبع مجموعات فرعية من السياسات، وهى: سياسات تنمية رأس المال البشرى، وسياسات تنمية رأس المال المصنوع، وسياسات تنمية رأس المال الطبيعي، وسياسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وسياسة توزيع الأدوار بين الدولة والسوق وبين القطاع العام والقطاع الخاص، وسياسة تقوية رأس المال المؤسسي والاجتماعي، والسياسات الداعمة لوجود بيئة خارجية مواتية للنمو المستدام ٠ وفيما يلي بيان موجز عن مضمون كل من هذه السياسات:

(١) إن **سياسات تنمية رأس المال البشرى** يجب أن تسعى لنشر التعليم على أوسع نطاق ورفع مستواه إلى أبعد مدى ممكن، مع توجيه عناية خاصة للتعليم المستمر والتدريب وإعادة

التدريب، ولغرس المنهج العلمي في العقول، ولتنمية القدرة على التخيل والإبداع كمدخل للبحث عن حلول مبتكرة للمشكلات • كما يلزم أن تتجه هذه السياسات إلى زرع القيم المواتية للحفاظ على البيئة في النفوس، وخاصة قيم العدالة والمساواة والمشاركة والمسئولية الاجتماعية والاقتصاد في الاستهلاك، ولزيادة الوعي بالمشكلات المحلية، لاسيما مشكلات الفقر والتهميش الاجتماعي والتفاوتات الطبقية ونفاد الموارد البيئية، ولتنمية ثقافة المواطنة كمدخل مهم للحفاظ على رأس المال الاجتماعي والمؤسسي •

(٢) ومن أول ما يجب أن تعنى به **سياسات تنمية رأس المال المصنوع** رفع معدل الادخار المحلى، ومن ثم معدل الاستثمار المحلى الإجمالي، رفعاً محسوساً، بحيث يتراوح الأول بين ٣٠% - ٣٥% والثاني بين ٣٥% - ٤٠% • فذلك هو السبيل للأكيد لرفع معدل النمو الاقتصادي ولتحصين الاقتصاد الوطني ضد الصدمات الخارجية • ويستلزم رفع معدل الادخار إحداث تغيير نوعى في نمط الاستهلاك، مع الحد من الاستهلاك والاستيراد غير الضروري والترفي، من جهة أولى، وإنجاز تغيير هيكلي في أنماط وطرق الإنتاج في اتجاه خفض استخدام الخامات والطاقة وزيادة كفاءة ما يستخدم منها، من جهة ثانية، وتفعيل مبدأ الاقتصاد الدوار الذى يركز على الإصلاح والصيانة وإعادة التدوير وإعادة التصنيع، من جهة ثالثة •

(٣) وتدور **سياسات الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتنميته** حول حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية • ونقطة البدء هنا هي نبذ مبدأ النمو أولاً، ثم إصلاح الأوضاع البيئية فيما بعد؛ وهو ما يستوجب الحرص على المعالجة المتكاملة والشمولية لقضايا البيئة والفقر والنمو وتوزيع الدخل والتعليم والثقافة والإعلام • وتتضمن هذه المجموعة من السياسات اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من الاستنفاد السريع للموارد الناضبة والاستخدام الجائر للموارد المتجددة • والسبل إلى ذلك كثيرة، نذكر منها: تعديل نظم النقل والمواصلات، والتحول إلى تكنولوجيات ذات كثافات أقل في استخدام الخامات والطاقة، وزيادة كفاءة المستخدم من الموارد الطبيعية النادرة، وإتباع سياسات للتسعير تعكس الندرة الحقيقية لهذه الموارد مع تعديل نظم الدعم بما يصون العدالة الاجتماعية من ناحية، وبما لا يضر بالكفاءة من ناحية أخرى • كما يتعين أن تسعى هذه السياسات إلى تسريع وتيرة التحول إلى الطاقات الجديدة والمتجددة، ووقف تضخم المدن وتوحشها، واستعمال نظم المحاسبة الاقتصادية

والبيئية المتكاملة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والاستعداد المبكر لمواجهة آثار التغيرات المناخية المرتقبة ٠

(٤) وفيما يتعلق **بسياسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**، فإنها يمكن أن تساعد في رفع معدل النمو وتأمين استدامته، بتشييد قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا، وتخفيض الاعتماد على الخارج في الحصول على المعرفة والتكنولوجيا، وتحويل الاقتصاد إلى "اقتصاد أخضر" يجعل النمو الاقتصادي أقل استخداماً وأقل إنتاجاً للكربون ٠ وليس من المتصور إنجاز مثل هذه المهام إلا برصد تمويل كبير للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبتهيئة مناخ عمل ملائم أمام الباحثين والعلماء، وبتوثيق الصلة بين قطاعات الإنتاج والخدمات، من ناحية، ومؤسسات البحث والتطوير، من ناحية أخرى، وبإحداث نقلة نوعية في النظام التعليمي بوجه عام، وفى مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية بوجه خاص ٠

(٥) وفيما يتعلق **بسياسة توزيع الأدوار بين الدولة والسوق وبين القطاع العام والقطاع الخاص**، ينبغي عدم الإسراف في الثقة في الأسواق وعدم الإفراط في الاعتماد عليها سواء فيما يتعلق بالوظيفة التخصصية أم بالوظيفة الإنمائية ٠ وفى الوقت الذي ينبغي فيه العمل على بناء وتقوية المؤسسات الداعمة للأسواق والرامية للارتقاء بكفاءة أدائها، تشتد الحاجة أيضاً إلى التدخلات من خارج السوق – أي من جانب الحكومة – لضبط حركة الأسواق، وللحيلولة دون وقوع خسائر بيئية أو تركز شديد فى السيطرة على الأسواق أو في توزيع الدخول ٠ وبالنظر إلى ما أكدته خبرات العقود الثلاثة الماضية من ضعف في القطاع الخاص وقصور في قدراته على إنجاز تنمية سوية وسريعة، تصبح الحاجة أكثر إلحاحاً إلى دور نشط للحكومة من أجل رفع معدل النمو، وتسريع وتيرة التصنيع وتعميقه، وتأمين استدامة ما يتحقق من نمو، فضلاً على المساعدة في تحسين توزيع الدخل ومواجهة الفقر ٠ إن هذا التوجه لا يعنى استبعاد قوى السوق أو إقصاء القطاع الخاص، ولكنه يعنى عدم جدوى الاعتماد على أي منهما كمحرك أو فاعل رئيسي في مجال التنمية؛ ومن ثم تصبح قيادة التنمية والمشاركة بالاستثمار الإنتاجي في إنجازها مسئولية الدولة، التي يجب أن تباشرها من خلال قطاع عام قوى وتخطيط قومي شامل وتوجيه كفء لقوى السوق والقطاع الخاص٠

(٦) **وتنطلق سياسات تقوية رأس المال الاجتماعي والسياسي والمؤسسي** من أن استدامة النمو تتطلب تهيئة مناخ اجتماعي وسيأسى ومؤسسي ملائم ٠ ومن أبرز ما يجب أن تسعى هذه المجموعة من السياسات إلى تحقيقه إقامة نظام للحكم الرشيد الذي يحترم حقوق الإنسان

ويستجيب لاحتياجات عامة الناس، ويشركهم على نحو فعال في التخطيط واتخاذ القرارات، ويوفر آليات فعالة لمكافحة الفساد ومنع وقوعه إن أمكن، ويحول دون التمييز والاستبعاد والتهميش ، ويوفر مقومات الاندماج والتماسك الاجتماعي ٠ ومن المهم تقوية دعائم الممارسة الديمقراطية السليمة بفتح المجال أمام تعددية حزبية حقيقية وتداول السلطة ، مع تأمين الشفافية والقضاء على التركز في السلطة والتركز في الثروة ، والعمل على فك ارتباط السلطة بالثروة ، والنزول باحتمالات التضارب في المصالح إلى أدنى حد ممكن ٠

(٧) ومن أهم سياسات تعزيز قيام بيئة خارجية مواتية للنمو واستدامته قيام مصر بدور أساسي من أجل تكوين كتلة حرجة من الدول النامية تتمتع بقدرة تفاوضية أكبر في مواجهة الدول الرأسمالية المتحكمة في هندسة النظم النقدية والمالية والتجارية العالمية، والمهيمنة على صنع الاتفاقات الحاكمة لقضايا البيئة والتغير المناخي وما إلى ذلك ٠ ويجب أن تسعى هذه الكتلة الحرجة إلى الحصول على تعويض مناسب من الدول المتقدمة عما اقترفته في حق الدول النامية من استنزاف سريع للموارد الطبيعية وتدمير للبيئة، والضغط عليها من أجل تقديم مساعدات سخية للدول النامية وإلغاء أو تخفيض الديون المستحقة عليها، وإزالة القيود التي تحول دون نفاذ منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، وزيادة القوة التصويتية لهذه الدول في المنظمات الدولية ٠ وثمة متطلبات أخرى لجعل البيئة الخارجية أكثر ملاءمة للنمو المستدام، ولكنها تتطلب إجراءات من جانب الدول المتقدمة ذاتها، مثل تغيير أنماط الحياة وأنماط الاستهلاك في هذه الدول ٠

وقبل أن نبين أوجه النقص القائمة في متطلبات زيادة معدل النمو وتأمين استدامته في ضوء ما أسفرت عنه التحليلات المقدمة في الفصول ٣ – ٧، يتعين إدراك أنه ليس من المنطقي التعامل مع هذه المتطلبات كما لو كانت شروطاً مسبقة يجب أن تستوفى بالكامل قبل الشروع في النمو أو التنمية ٠ فالواقع أن المستوى الذي يمكن لهذه المتطلبات بلوغه يتوقف على مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي للدولة ٠

ومع أنه من الواجب السعي لاستيفاء أكبر نسبة ممكنة من متطلبات النمو المستدام مسبقاً، إلا أنه من المهم أيضاً إدراك العلاقة الجدلية بين استيفاء هذه المتطلبات وبين مستوى التنمية الشاملة المحقق. فكلما توافرت المتطلبات، تعززت إمكانات وفرص النمو المستدام والتنمية المستدامة، وكلما ارتفع مستوى التنمية، تزايدت إمكانات وفرص الارتفاع بمستوى تحقيق متطلبات النمو المستدام ٠

كما أنه يجدر الانتباه إلى أن درجة استيفاء متطلبات النمو المستدام تتوقف على توجهات متخذي القرار بشأن فلسفة التنمية وأفضل السبل لتحقيقها، من جهة أولى، وعلى تفسيرهم للأزمة العالمية وتصوراتهم لأسبابها الجوهرية، من جهة ثانية، وعلى تشخيصهم لحالة الاقتصاد المصري قبل وقوع الأزمة، من جهة ثالثة ٠ وعموماً سوف يتحدد موقف متخذي القرارات في مصر تجاه متطلبات النمو المستدام بمدى تقبلهم لسيناريو أو آخر من ثلاثة سيناريوهات محتملة، وهي: السيناريو المرجعي، وسيناريو الإصلاح، وسيناريو التجديد، وذلك على ما سيأتي بيانه في القسم الأخير من البحث٠

فى مظاهر وأسباب ضعف النمو وغياب قابليته للاستدامة

طالما أن الخبرات التاريخية تشير إلى أن النمو كان يفتقر إلى الاستدامة، وطالما أن هدف الاستدامة لم يكن من أولويات سياسة التنمية في مصر، فإن مهمتنا البحثية قد انحصرت في بيان مظاهر ضعف النمو وعدم استدامته، وفى بيان الأسباب الكامنة وراء ذلك، والتي تجسد في حقيقة الأمر غياب متطلب أو أكثر من متطلبات النمو المستدام التي أوضحناها فيما سبق ٠

رأس المال المصنوع

يستلزم الحفاظ على رأس المال المصنوع وتنميته تحقيق معدل مرتفع للاستثمار، وهو ما يتطلب بدوره تحقيق معدل مرتفع للادخار – إلى جانب ما يمكن اجتذابه من رأس مال أجنبي ٠ ونظراً لما يتعرض له رأس المال الأجنبي من تقلبات، وخاصة في أوقات الأزمات، فإن الحفاظ على معدل مرتفع للادخار المحلى يكتسب أهمية كبيرة، وذلك لأنه يمثل أحد مصادر حصانة الاقتصاد الوطني ضد الصدمات الخارجية، فضلاً على مساهمته في تأمين استدامة النمو ٠ وتشير الإحصاءات المتاحة إلى أن كلاً من الادخار المحلى والادخار القومي كان يتحرك حول اتجاه عام يميل نحو الهبوط الطفيف منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، مع التعرض لتقلبات شديدة ٠ وتظهر المقارنات الدولية، لاسيما المقارنة بين مصر والدول الصاعدة- وبخاصة في المراحل الأولى لصعودها – إلى أن معدلات الادخار المصرية متواضعة للغاية٠ فقد جاءت مصر في المرتبة ٨٠ ضمن قائمة اشتملت على ١٣٣ دولة، وذلك على مقياس معدل الادخار القومي المندرج في مؤشرات التنافسية الدولية ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ ٠ وفى السنوات القليلة السابقة على وقوع الأزمة، لم يزد معدل الادخار المحلى على ١٦% – ١٧%، وهبط في سنة الأزمة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ الى١٢,٤% ٠ وكان معدل الادخار القومي أعلى من معدل الادخار المحلى في تلك السنوات، حيث بلغ ٢١% – ٢٥% في السنوات الثلاث السابقة لوقوع الأزمة، وهبط إلى ١٧,٥% في سنة

الأزمة . أما معدل الاستثمار، فقد تراوح بين ١٩% و٢٢% في سنوات ما قبل الأزمة الثلاث، وهبط إلى ١٩% في سنة الأزمة .

وإذا كانت القيم المسجلة لمعدلات الادخار والاستثمار واضحة الدلالة على القصور في رأس المال المصنوع اللازم للنمو المستدام، فإن هذا القصور يظهر بشكل أكثر وضوحاً عندما ننظر في مؤشر الادخار الوثيق الصلة بقضية الاستدامة، وهو **معدل الادخار الأصيل**. فقد انخفض هذا المعدل حوالي ١١% في ١٩٩١ إلى ٣% في ١٩٩٦ . وبالرغم من ارتفاعه إلى ما يقرب من ١٠% في ١٩٩٨ و١٩٩٩، إلا أنه أخذ في الانخفاض حتى تحول إلى معدل سالب في السنوات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦، مسجلاً – ١٠,٢% في السنة ٢٠٠٦. ولم يزد هذا المعدل على ٠,٩% في ٢٠٠٧ . وأكثر العوامل تأثيراً على معدل الادخار الأصيل هو معدل استنفاد الطاقة . وهو معدل شديد التقلب بالنظر إلى التقلب الشديد في أسعار الطاقة، حيث تراوحت قيمته بين ٤% و٢٤% خلال الفترة محل الاهتمام. وكلما ارتفعت قيمة هذا المعدل، انخفضت قيمة معدل الادخار الأصيل، وربما تحولت إلى قيمة سالبة .

ولضعف الأداء الادخاري المصري أسباب متعددة، أهمها: انخفاض متوسط دخل الفرد ومعدل نموه، وتصاعد النزعات الاستهلاكية في المجتمع بفعل الانفتاح والتوجهات الرأسمالية للإعلام والإعلان، والعجز في الموازنة العامة للدولة، وقصور السياسات وضعف المؤسسات التي يمكن أن تسهم في تجميع المدخرات وحشدها لأغراض الاستثمار، وارتفاع مستوى الادخار الضائع نتيجة تبديد الموارد النادرة وضعف كفاءة استخدامها .

والظاهر من الإحصاءات أن معدل الادخار القومي كان أعلى من معدل الاستثمار في الكثير من السنوات، وهو ما يعنى أن الاستثمار المحلى لم يتمكن من استيعاب القدرات التمويلية المتاحة. ويشير هذا الوضع إلى أن مشكلة النمو الاقتصادي في مصر لا تنحصر في ضعف معدل الادخار، بل أنها ترجع أيضاً إلى عدم توافر فرص كافية للاستثمار . وحيث أن الاستثمار – خاصة الشق الإنتاجي منه – قد أصبح منوطاً بالقطاع الخاص، فإن عجز الاستثمار عن استيعاب المدخرات القومية في عدد غير قليل من السنوات يشير إلى ضعف قدرات القطاع الخاص أصلاً، وعجزه عن ارتياد مجالات استثمار منتجة، ربما لارتفاع درجة المخاطرة المصاحبة لها أو لعدم رغبته في الارتباط بمشروعات زراعية وصناعية لن تدر عائداً إلا بعد فترة زمنية طويلة نسبياً . وتتحمل السياسات الاقتصادية الليبرالية بجزء من المسئولية عن هذا السلوك من جانب القطاع الخاص، وذلك بإحجامها عن حماية الصناعات الناشئة من المنافسة غير